الفلسطينية الذين أكدوا ان سكان الضفة الفلسطينية يرون ان منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثلهم الشرعي والوحيد[٧٦]. ومن اليسير الاعتقاد، حقاً، بأن الاتحاد السوفياتي وافق على الاعتراف بالمنظمة، حصراً، في آذار (مارس) ١٩٧٤، أو في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣، أو حتى أبكر من ذلك، ولكن مثل هذا الاتفاق المزدوج باعتراف غير رسمي، يجد تفسيره، في احتفاظ الاتحاد السوفياتي بخيارات مفتوحة، وربما كأداة ضغط إنْ على منظمة التحرير الفلسطينية، أو في مفاوضاته الموسّعة حول تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي.

لم يكن هذا، على كل حال، بالامر المستغرب، خصوصاً ان الجهود الاميركية كانت انصبّت، خلال تلك الفترة، على اتمام فصل القوات على الجبهة السورية، التي أثمرت، في نهاية المطاف، اتفاقاً في نهاية أيار (مايو) ١٩٧٤، اضافة الى لقاء القمّة المرتقب في موسكو بين نيكسون وبريجينيف، في نهاية حزيران (يونيو). في خلال ذلك، طرح الاتحاد السوفياتي، عبر ابقاء خياره مفتوحاً بالنسبة الى منظمة التحرير الفلسطينية، كل قضية التسوية في الشرق الاوسط: اسلوب «الخطوة خطوة» على طريقة كيسنجر أم المفاوضات الشاملة في جنيف في حضور جميع الاطراف المعنيّة بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي؟ ان السلبية التي ارتدتها الحركية السوفياتية، في مقابل ديناميكية كيسنجر، أدهشت جميع المراقبين لتحرّكات القوتين العظميين في المنطقة[٧٧]. بيْد ان هذه السلبية لم تجعل السوفيات يتأخرون كثيراً عن الدفاع عن استمرار مصالحهم في الشرق الاوسط. فبعد فصل القوات الاسرائيلية ـ العربية على الجبهتين، المصرية والسورية، حدّدت موسكو موقفها اللاحق من دون أي التباس: ان المفاوضات المباشرة والجزئية ليست مفيدة الّا في مرحلة أولى، حيث يوضع حدّ للقتال، ويتّخذ وقف اطلاق النار طابعاً مستمراً. أمّا بعد ذلك، فان المفاوضات الشاملة، وحدها، تتيح التقدّم نحو السلام[٧٨].

ليس ما يدعو الى الدهشة، اذاً، ان يكون الخلاف بين وجهتي النظر، السوفياتية والاميركية، في القمّة واضحاً. فقد تبيّن من المحادثات الثنائية ان أزمة الشرق الاوسط لم تحتل مقاماً رفيعاً على جدول أعمال القمة؛ اذ تركّزت المباحثات على مسألة الحدّ من انتشار الاسلحة النووية، والعلاقات الثنائية بين القطبين الكبيرين. وقد ذكر الناطق الرسمي باسم الوفد الاميركي ان القمة تناولت موضوع الشرق الاوسط في جلساتها بشكل عام فقط، وعلى سبيل تبادل المعلومات والآراء بين الطرفين، من دون الدخول في تفاصيل النزاع العربي ـ الاسرائيلي. أمّا البيان المشترك، الذي أُصدر بعد اختتام القمّة، فقد أشار، بشيء من التفصيل، الى الوضع القائم في المنطقة، فعبّر عن تصميم القوتين على درء خطر الحرب والتوتّر في المنطقة، معتبراً ذلك مهمّة من الدرجة الاولى من حيث أهميتها. كما أكد انه لا بديل من التوصّل الى تسوية سلمية عادلة على أساس القرار الرقم ٣٣٨ الصادر عن مجلس الامن الدولي، مع الأخذ بعين الاعتبار «المصالح المشروعة لجميع شعوب الشرق الاوسط، بما في ذلك الشعب الفلسطيني، وحق جميع دول المنطقة في الوجود». كذلك أشار البيان، مداورة، الى موضوع التمثيل الفلسطيني في مؤتمر جنيف للسلام، بأن البلدين يعتبران انه من الضرورة بمكان ان يستأنف هذا المؤتمر أعماله في أسرع وقت «على ان تناقش فيه مسألة المشاركين الآخرين من الشرق الاوسط». وهذه اشارة واضحة الى موضوع اشراك الفلسطينيين في المؤتمر. اخيراً، أشار البيان الى اتفاق الطرفين على ضرورة استمرار الاتصالات الوثيقة فيما بينهما، من اجل تنسيق جهودهما بهدف التوصل الى التسوية السلمية في الشرق الاوسط[٧٩].

وبالطبع، لم تستطع هذه الصيغ المطّاطة التي وردت في البيان ان تخفي الخلافات القائمة